المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية
Political Institute For The Preparation Of Youth Leaders

عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة – رقمنة العدالة

قطاع التشريعات والقوانين والأنظمة
مشروع الحكومة الشبابية
٢٠٢١

إعداد :

- محمد أبو قلبين
- عماد الربابعة
- مرح بني نصر
- علاء أبو صيبعة
- صبا القرالة

وزارة الشباب
قراراتنا... مستقبلنا

المعهد السياسي لاعداد القيادات الشبابية – وزارة الشباب
www.shababgovjo.org

الملخص التنفيذي

عملت الورقة السياساتية المعنونة بـ " عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة في الأردن - رقمنة العدالة- " على أساس التشخيص والمباحثة في واقع الخدمات الرقمية المقدمة في إطار قطاع العدالة, وذلك عبر ثلاث محاور أساسية؛ يدور الأول حول تأثير البنية التحتية على عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة, وذلك من خلال فرعين يندرجان تحت المحور الرئيسي وهما معاينة مدى جاهزية البنية التحتية لعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة أما عن الفرع الثاني الثاني فيعمد إلى معاينة مدى احتياجات البنية التحتية لعملية التحول الرقمي في قطاع العدالة, أما عن المحور الثاني فيدور حول تأثير الكوادر البشرية على عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة وذلك من خلال معاينة مدى جاهزية الكوادر البشرية العاملة في قطاع العدالة لعملية التحول الرقمي بالفرع الأول, و معاينة احتياجات الكوادر البشرية العاملة في قطاع العدالة لعملية التحول الرقمي بالفرع الثاني من المحور الثاني؛ أما عن المحور الثالث وتم في دأب الباحثون خلاله إلى دراسة الارتباط ما بين التشريعات القانونية وبين عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة وذلك من خلال تبيان الإطار القانوني الناظم لعملية التحول الرقمي في التشريعات الأردنية بالفرع الأول, وتبيان الاحتياجات التشريعية في الفرع الثاني , لتتوصل الدراسة إلى ضرورة تدعيم البنية التحتية الرقمية من خلال تحديث الأجهزة وتحديث أنظمة التشغيل التي تعمل عليها تلك الأجهزة, كما وتعزيز كفاءات الكوادر البشرية من خلال وضع خطة لبرامج تدريبية متتابعة وتعزيز الزيارات الخارجية لتبادل الخبرات,كما وضرورة العمل على تقديم مشاريع تعديل على القوانين الإجرائية وإصدار الأنظمة التنفيذية لتعزيز عملية التحول الرقمي ويعود هذا وما قبل إلى رفع الميزانية المخصصة لعملية التحول الرقمي

الخلفية العامة (تحتوي على المقدمة)

لعل دمج التكنولوجيا في الحياة العامة هي من أبرز التوجهات الشاملة للمنظومات القطاعية في الدول, ولعله من ضمن تلك المنظومات التي أخذت في التوسع والتحول إلى جانب من عمليات الحوسبة الإلكترونية هي منظومة قطاع العدالة؛

فذلك القطاع هو جوهر عمل الدولة وإنعكاس على مدى تقدمها وتطورها وتسيير شؤون رعاياها لما تشرف عليه من مرافق أهمها الجوانب الفنية والإدارية لمرفق القضاء, بجانب كل من الخدمات التي تتعلق بالجانب الأمني للمواطن , فـ قطاع العدالة يسعى في مضمونه إلى صون الحقوق والحريات, وإرساء قواعد العدالة, وإعمال مبدأ سيادة القانون, وفي هذه الورقة يتطلع الفريق البحثي إلى معاينة واقع التحول الرقمي (رقمنة العدالة) وفق المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة والأهداف المأمول تحقيقها؛ ولعل تلك الدراسة تكون جزء من الدراسات التي يكون لها دوراً بارزاً في تطوير قطاع تبلغ أهميته هذا الكم بحجم قطاع العدالة؛ فذلك القطاع كان قد مر بالعديد من المحطات التي أولجت إلى أن يكون على ما قد وصل إليه الآن من تطور وتقدم عما سبق فمنذ عام 1999 , لم تكن المحاكم قد بدأت في استخدام أجهزة الحاسوب بعد ، حيث كانت محاضر الجلسات تدون بخط اليد, وحتى عام 2000 , كانت قد بدأت المحاكم باستخدام أجهزة الكمبيوتر لغايات إعداد وطباعة محاضر الجلسات, أما في أواخر العام 2003 تبنت وزارة العدل فكرة حوسبة إجراءات عمل المحاكم ، وبدأ تطبيق أولى هذه المحاولات في العام 2004 في قصر العدل –عمان, كما وخلال العام 2005 تم إعداد الصيغة الأولية من نظام ميزان (ميزان/1) , إلى أن تم خلال العامين 2006-2007 تطبيق النظام في معظم محاكم المملكة, و من منذ عام 2008- لغاية الآن شهدت الوزارة قفزات نوعية في مجال الحوسبة الإجراءات والأتمتة .

المحتوى البحثي ذو العلاقة

المحور الأول :- تأثير البنية التحتية على عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة

أن العدالة الرقمية و رقمنة العدالة هي مصطلحات تُعنى باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة في تطوير الأنظمة القضائية معلوماتيا, يعتمد على التكنولوجيات الرقمية فى تطبيق كافة إجراءات التقاضى؛ بما يسهم فى رفع كفاءة النظام القضائي، وسرعة الفصل فى الدعاوى، وزيادة إنتاجية المحاكم، وتبسيط الإجراءات على المواطنين والمحامين وأطراف النزاع، وكذلك التقليل والحد من التكاليف، وحوكمة الأداء، والحد من التداول الورقى، بالإضافة إلى تقليل الازدحام فى المحاكم و المؤسسات التابعة لوزارة العدل الأردنية[1].

وبالتالي فأن للبنية التحتية تأثيراً ركيزاً في عملية التحول الرقمي حيث عبر عن ذلك القسم المعني بوزارة العدل عن كون البنية التحتية هي عماد عملية التحول الرقمي, ولا يتصور أن يكون هناك عملية تحول رقمي فاعلة وتحقق العدالة الناجزة دون أن يكون هناك بنية تحتية مترابطة ومتينة.

وفي ظل حديثنا عن تأثير البنية التحتية كمحور من محاور التحول الرقمي يُصار بنا بدراسة البنية التحتية من خلال فرعين يدور الأول حول معاينة جاهزية البنية التحتية, أما عن الثاني فيدور حول معاينة احتياجات البنية التحتية لتحقيق عملية التحول الرقمي المصبوا إليها.

1.1 الفرع الأول : معاينة مدى جاهزية البنية التحتية لعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة.

من خلال المعاينة القريبة لجاهزية البنية التحتية لعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة, فإننا نجد بأن عملية التحول الرقمي هي من طليعة اهتمام التوجيهات الملكية والتي بدورها ترجمت إلى رسائل يوصي بها رئيس الوزراء د. بشر الخصاونة إلى كل من وزارة العدل ووزارة الاقتصاد الرقمي,

واللتان بدورهما عملتا على تطوير النظام الإلكترونية وتحديث الأوعية الضامة للمعلومات وتعزيز الربط الإلكترونية ما بين مختلف الجهات, فوزارة العدل مرتبطة إلكترونياً مع كل من وزارة الداخلية والمالية والاقتصاد الرقمي, كما ومع مديرية الأمن العام, ودائرة الأحوال المدنية, وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل, عدا عن أنها توفر عبر نظمها الإلكترونية العديد من الخدمات خدمات إصدار عدم المحكومية وخدمات الإستفسار عن صحيفة السجلات الجنائية, وخدمات حق الحصول على المعلومة, وخدمة المزاد الإلكتروني, أما من ناحية الارتباط مع نقابة المحامين, تعمل الوزارة بشكل مستمر على تطوير نظام (ميزان) الإلكترونية لتسجيل الدعاوى المدنية والإطلاع عليها ومتابعتها, وهو ما أدلى به كل من قسم التطوير المؤسسي,و قسم التحول الرقمي من خلال اللقاءات التي عقدت معهم على طوال الفترات الماضية.

أما عن المحامين فكان لهم وجهة نظر ترى من زاوية أخرى, فتعطل النظام الإلكتروني لساعات عديدة بتاريخ 14/10/2021 الموافق ليوم الخميس, كان له نظرة لا تستبشر بالتطور من قبل الهيئة العامة لنقابة المحامين, كما والأخطاء الفنية التي تحدث حين طباعة الملفات المسحوبة عن نظام ميزان كان لها دروا في النظرة السلبية التي تراها نقابة المحامين, ويجيب المختصين بوزارة العدل عن هذا التعطل, بأن سبب هذا التعطل يعود إلى عملية تحديث البيانات على النظام الإلكترونية للمحاكم والذي بدوره كان من المتوقع مثل حدوث هذه الأخطاء, فمرحلة تطوير واستمرارية تطوير البرمجيات المعقدة لنظام ميزان يمر بالعديد من المراحل, ومرحلة التعطل تلك كانت تقف عند مرحلة يُطلق عليها مرحلة " إعادة هندسة الإجراءات" والتي بدورها تعمل على التغذية الراجعة عن تحديث النظام واكتشاف ثغراتها ومعالجتها.

كما ومن الجدير بالذكر بأن القسم المختص بوزارة العدل عن عملية التحول الرقمي يرى بأن جاهزية البنية التحتية لقطاع العدالة الرقمي هي 70% والنسبة المتبقية تعود لحداثة النظام, والضغط الذي يعود إلى العدد الكبير من المستخدمين, كما يروا بأن عملية التحول الرقمي ستستمر بالتطور لمعالجة كافة الأخطاء التقنية التي تواجه النظام, وكانت من أبرز المدخلات[2] العاملة على تطوير البنية التحتية للحوسبة ورقمنة قطاع العدالة في المحاكم ما يلي:

- بناء مركز حاسوب رئيسي يضم قاعدة بيانات لجميع قضايا المحاكم.
- بناء شبكة اتصال بين جميع المحاكم بعدد (65) موقعا مختلفا يتم من خلالها تبادل البيانات وتخزينها في مركز الحاسوب الرئيسي.
- تطبيق نظام "ميزان" والذي يعتبر النظام الأساسي في عمل المحاكم والتسجيل ومتابعة إجراءات التقاضي منذ لحظة تسجيلها إلى لحظة فصلها من محكمة التمييز.
- تطبيق نظام أرشفة إلكتروني لتغطية كافة أعمال المحاكم ، وصولا إلى الملف الإلكتروني الكامل.
- تطبيق نظام تنفيذ دوائر الادعاء العام وتطبيق نظام تنفيذ القضايا الحقوقية.

أما عن المحامين فيروا بأن جاهزية البنية التحتية لقطاع العدالة لم تتجاوز نسبة ال 40%, وذلك لنقص الأجهزة وبطئها وعدم حداثتها, والأخطاء التي يواجهها بالنظم الإلكترونية لوزارة العدل, فمسألة الأجهزة غير الحديثة ونقصها هي شيء يتفق عليه قسم التحول الرقمي بوزارة العدل وفقاً لما أبدوه.

وعلى غرار ما سبق بأن الحكومة وكما بينت في الاستراتيجية الاردنية للتحول الرقمي 2020, أنها تستخدم بنية تحتية و تقنيات متعددة للتحول الرقمي, و تحاول إدخال ما هو جديد من تكنولوجيات من الممكن الأخذ بها بعين الاعتبار لتكون وسيلة لتسهيل رقمنة العدالة[3]؛ و من أهم أدوات التكنولوجيا التي يمكن القول عنها عماد أي مؤسسة تعمل على رقمنة مرافقها وكان منها تقنية أنترنت الجيل الخامس **5G** و تقنية الذكاء الاصطناعي و تقنية أنترنت الأشياء والتي تم إنشاء تعليمات خاصة بها[4], وتقنية سلسلة الكتل **Blockchain** وذلك وفقاً لما ورد في الأستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي 2020, إلا أن الملاحظ من أجابة وزارة الاقتصاد الرقمي حول سؤال , أين تلك التقنيات عن قطاع العدالة ؟ لتكون الإجابة بأن تلك تقنيات طموحة بعضها لم يستخدم بعد أملين أن يتم استقدامها وتطويرها وإدخالها حيز العمل العام, على أن قطاع العدالة سينول نصيباً من هذه التقنيات حال إدخالها حيز العمل الحكومي.

وعطفاً على ما سبق نرى بأن البنية التحتية لعملية التحول الرقمي رغم أنها قطعت شوطاً لا بأس فيه لحتى تصل إلى عملية التهيئة لخدمة المواطن, إلا أنها ما زالت لا تلبي الطموح المنشود.

1.2 الفرع الثاني:- معاينة احتياجات البنية التحتية لعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة.

إن العمل على رقمنة المرافق, مهمة صعبة نظرا لعدم وجود المراجع و التجارب القديمة الكثيرة على غرار المواضيع الأخرى, فهذا يعني أنه عند البحث عمن يقوم بتسيير هذه المهمة, لا يهم شيء آخر عدا خبرته في هذا المجال, حيث أن كهذه المجالات لها من روادها الكثير لكن من المتقنين القليل

, فهنا يتعين على صاحب القرار أن يقوم بتعيين الخبراء في هذه المجالات, اولا حتى نتأكد من أن العملية تسير بشكل آمن من ناحية أن الكثير من البيانات للدولة ستكون بين أيدي هؤلاء الخبراء, فيجب التأكد من وجود نظام حماية فائق اثناء العمل و عند الإنتهاء من العمل, ثانيا كي يتم التأكد من أن عملية الرقمنة بين ايديهم تسير بالشكل الصحيح لسبب أن أي خطأ قديم تم ارتكابه في استخدام هذه التكنولوجيات قد يؤدي الى ضياع بيانات أو عرقلة العملية الرقمية[5].

كما أن الحاجة لتخصيص ميزانية جيدة نسبيا و تتناسب مع مستوى شبكي ممتاز هو ما يحتاجه مشروع الرقمنة, حيث كما تم الذكر آنفا, أن الخطأ الصغير في سير هذه العملية قد يتلف عمل المرحلة التي سبقتها, و مشروع مهم كهذا يستحق إعطائه ما يستحق و توفير ما يلزم له لإتمام عمليته التي بنتائجها توفر الكثير و الكثير من المزايا, للمواطن, و للدولة, و للبيئة؛ وبالرجوع إلى مسألة الميزانية فإن الميزانية المُخصصة لوزارة العدل من قبل الحكومة لعملية الرقمنة غير مجدية لتحقيق تحول رقمي فعال, فالمخصصات الممنوحة لبرامج تحسين بيئة العدل بإنخفاض متدرج على امتداد السنوات ولنا أن نجمل ذلك بالجدول[6] المبين تالياً :-

المشروع والنشاط	فعلي 2017	مقدر 2018	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
رفع.الجاهزية الإلكترونية وتطوير البنية التحتية لمشاريع الحوسبة	150,000	120,000	120.000	50.000	100.000	100.000
مشروع إصدار نسخة جديدة من نظام ميزان	81,662	120,000	120,000	10,000	10,000	10,000
مشروع.الارشفة الالكترونية	38,688	79,400	79,400	10,000	10,000	10,000
التحول الإلكتروني	0	200,000	200,000	0	0	0

فالمخصصات المالية للبرامج المبينة أعلاه تظهر تناقداً ما بين تصريحات الحكومات السابقة وما بين التطبيق الفعلي لعملية الرقمنة, حيث كانت التصريحات تشير لضرورة مواكبة التطور الرقمي والالتحاق بكوكبة التسارع الرهيب للتطور التقني على صعيد القطاعات العامة كما نماذج الدول المتقدمة, الجدول المبين أعلاه يظهر مدى انخفاض الاهتمام الحكومي بحجم المخصصات المخصصة لعمليات التحول الرقمي, فكانت الحكومة قد خصصت لرفع الجاهية الإلكترونية وتطويرالبنية التحتية لمشاريع الحوسبة عام 2017 مبلغ مائة وخمسون ألف دينار أردني, ويظهر جلياً بأن المخصصات كانت قد تراجعت بنحو 25% في عام 2021 نسبة لسنة 2017, هذا مثال أما عن المثال الذي يزيد ريبة القارئ هو المخصصات المخصصة للتحول الإلكتروني والتي قدرت بنسبة (0%) أي أنها تراجعت بنسبة 100% عن النسب بسنوات سابقة, الأمر الذي يدعو إلى تساؤل مفاده ؛ متى سيتم الوقوف عند هذه المشكلة؟

وعلاوةً على ما سبق وبالرغم من اهتمام الحكومة بعملية التحول الرقمي إلا أن البنا التحتية لقطاع العدالة تحتاج إلى تطوير وتعزيز من حيث أجهزة الحاسب الآلي ومن حيث الطابعات وماكينات التصوير, وذلك حسب ما أشار إليه ممثلين وزارة العدل خلال الاجتماع معهم, وأضافوا بأن أجهزة الحاسب الآلي تعمل وفقاً لأنظمة تشغيل قديمة كان قدعفى عنها الزمن تحتاج إلى تحديث وتطوير؛ كما والسيرفرات والمواقع الإلكترونية سهلة الإستخدام نظراً لما يفتقده قطاع العدالة من تكوينات لوجستية لا تقوم عملية التحول الرقمي إلا به.

أما عن المحامين فيرون بأن الآوان قد آن ليتم التطوير والتحديث على نظام (ميزان) ليشمل الولوج إلى القضايا الجزائية لوكلاء الأطراف للاطلاع على المحاضر وتقديم طلي التصوير وتقديم طلب إخلاء سبيل وتقديم المرافعات الخطية بصورة إلكترونية وذلك أسوةَ في الدعاوى المدنية, كما وضرورة ربط الإنذار العدلي والدعاوى المسجلة إلكترونياً بنظام التبليغات أو التبليغات الخاصة، كما وضرورة توسيع دائرة الترابط ما بين المؤسسات العامة كالربط مع دائرة الأراضي وتقديم خدمة الحجز وفك الحجز بصورة إلكترونية, أما عن المزاد الإلكتروني فيرى العديد من المتعاملين معه المنصة الحكومية للمزاد ضرورة تطويره ليضمن إجراء التمديد التلقائي للمزاد بدل إقفاله على مرحلة واحدة.

المحور الثاني:- تأثير الكوادر البشرية على عملية التحول الرقمي في قطاع العدالة.

رقمنة العدالة جاءت بالوقت الذي تشهد فيه المملكة تطورات جذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وانتشار التكنولوجيا في كافة مناحي الحياة ولمواكبة هذه التطورات سعت وزارة العدل على الانتقال بكافة أنشطة الوزارة والمحاكم والمعهد القضائي والمجلس القضائي من العمل اليدوي التقليدي إلى نظام محوسب من خلال إنشاء وإدامة بنية تحتية وأنظمة وبرامج وكوادر بشرية مؤهلة للتعامل مع الأنظمة بشكل رقمي تكنولوجي حديث من خلال رفع كفاءتهم وفاعليتهم أثناء سير إجراءات التقاضي والأعمال اليومية في المحاكم وذلك وفقاً لما تلاقت به تصريحات الحكومات السابقة كما الحالية

كما يرى محمد الغزو رئيس المجلس القضائي بأن العنصر البشري هو العنصر الأكثر أهمية في عملية التحول الرقمي بجانب البنية التحتية وذلك لأن الآلة دون الأنسان الذي يسيطر عليها بإحكام لا تعدوا أكثر من صندوق فولاذي, بالكادر البشري ومدى جاهزيته هو العنصر الذي يعمل بصورة أساسية على إنجاح عملية التحول الرقمي سواء لقطاع العدالة أو لغيره من القطاعات, وذلك عبر تزويد مرافق العدالة بالعدد الكافي من الكوادر كما وتأهيل مهاراتهم ليتمكنوا من التعامل مع التقنيات الإلكترونية, وكما يصرح قسم الموارد البشرية بوزارة العدل بأن العنصر البشري هو أحد ثلاثة عناصر لا تقوم عملية التحول الرقمي إلا به لاسيما بأن العنصر البشري سيعمل على الآلة وسيعمل على التعامل مع المواطن في بعض الأحوال, وهو أمر لايختلف عليه أيضاً أعضاء الهيئة العامة من المحامين حول مدى ضرورة وجود كوادر بشرية مؤهلة تسهم في رفد عملية التنمية التي تصل بنا إلى عملية تحول رقمي فعالة.

2.1 الفرع الأول :- معاينة مدى جاهزية الكوادر البشرية العاملة في قطاع العدالة لعملية التحول الرقمي.

وفق ما جاء في استراتيجية حوسبة المحاكم فإن تأهيل الموظفين والعاملين بالقطاع يتفق تماماً مع مدى تحقق جاهزية البنية التحتية في مرافق العدالة بالإضافة إلى إعادة هندسة الإجراءات لزيادة الكفاءة والفعالية والشفافية، توفير وسائل الرقابة والسيطرة والإشراف الإلكتروني لتقليل إحتمالية الفساد الإداري وزيادة درجة تحمل المسؤوليات وتسريع الإجراءات ، والتخلص من الحاجة إلى تكرار تنفيذ العمل من خلال المشاركة في البيانات المدخلة في أكثر من موقع حيث تم التركيز على تمكين الموظفين على التعامل مع الأساليب التكنولوجية وعقد الدورات التدريبية المتخصصة لمختلف المستويات والاختصاصات.

إلا أنه وعن التدقيق في الأرقام الحكومية نجد بأن هناك نقص في التمكين والتدريب الذي يتلقاه موظفي وزارة العدل بجانب أن البرامج التدريبية لا ولم تغطي كافة موظفي الوزارة ولنا أن نرى ذلك من خلال موازنة وزارة العدل لسنة 2019, حيث أن نسبة الموظفين[7] الذين تم تدريبهم عام 2018 كانت تبلغ (72%) بينما النسبة المستهدفة لعام 2021, مقدرة بـ(56%) وهنا يظهر النقص الواضح في منهجية التدريب والتطوير الموجهة لموظفي وزارة العدل الذين تم تدريبهم سنوياً؛ وبصورة أكثر إيضاح يبلغ عدد موظفين وزارة العدل (6683) موظف, موزعين على الشكل الأتي :-

وظائف الإدارة العامة	1
الوظائف الهندسية	13
الوظائف الفنية	285
الوظائف الإدارية والمالية	1784
الوظائف الأخرى	1132
قسم القضاة	1106
الوظائف المساندة (الفئة الثالثة)	2362
المجموع	6683

ويظهر في ذات الموازنة بأن الدورات التدريبية المقدمة لموظفي وزارة العدل تبلغ عدد (200) دورة وبأن القيمة المستهدفة لعدد الموظفين المتلقين لتلك الدورات في سنة 2021 هو (3200)[8] موظف, أي ما يقارب النصف, عدا عن أن تلك الدورات لم تشمل كافة أقسام وزارة العدل كما هو مبين في الموازنة, وبالتالي يُصار على وزارة العدل الأردنية العمل على زيادة الميزانية المخصصة الدورات والتدريبات لموظفيها والعمل على زيادة النسب المشمولة في البرامج التدريبية لاسيما التركيز على المهارات التقنية.

ومن حيث مدى توافر التقنيات لاستخدامها من قبل الكوادر البشرية المؤهلة فقد أصبحت جميع المحاكم مربوطة على شبكة الوزارة مع تقنية MPISوجميع المحاكم فيها خوادم رئيسية وجميع الموظفين الذي تستدعي طبيعة عملهم استخدام الحاسوب، يمتلكون أجهزة الحاسوب بالإضافة إلى وجود ربط إلكتروني مع الدوائر الحكومية ووجود خدمات الكترونية كاملة لأطراف الخصومات والدعاوى وذلك كما يوضح قسم الموارد البشرية بوزارة العدل.

كما وعطفاً على ما سبق ذكره, فإن الممارسة العملية في قطاع العدالة من قبل رواده وشركاه الفاعلين نجد بأن جاهزية الكوادر البشرية العاملة في قطاع العدالة لعملية التحول الرقمي ما زالت لا تلبي الطموح, فالكثير من الكوادر البشرية العاملة في قطاع العدالة ما زالت تحبذ تقديم الخدمات بصورة تقليدية وذلك لخوفها من عملية التحول الرقمي, عدا عن افتقاد الكثير من هذه الكوادر للمهارات التي تلزمهم في تعاملهم مع نظام التحول الرقمي في قطاع أهميته تبلغ أهمية قطاع العدالة, وبالتالي ما زالت جاهزية هذا الكوادر البشرية تحتاج إلى تدعيم وتطوير, وذلك كما يراه أعضاء الهيئة العامة لنقابة المحامين

2.2 الفرع الثاني :- معاينة مدى احتياجات الكوادر البشرية العاملة في قطاع العدالة لعملية التحول الرقمي.

من خلال التطبيق العملي والسير في إجراءات التقاضي شهدنا قصوراً في أداء العاملين وعدد غير كافي من الموظفين وقصور في الاستجابة للطلبات المقدمة إلكترونيا بصورة سريعة تلبي الحاجة التي وجد من أجلها الخدمة الإلكترونية وهي اختصار الوقت, بالإضافة إلى ضرورة تدعيم وتطوير مهارات العاملين بقطاع العدالة, وضرورة إيجاد آلية توظيف مباشرة مختصرة عن ديوان الخدمة المدنية وفقاً لشروط تلائم عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة, بالأضافة إلى جدولة الوظائف الرقمية وفقاً لأوقات مرنة تمتد على ساعات أطول من تلك المحصورة بأوقات دوام المؤسسات العامة التقليدي.

ومما لا شك فيه أن المصنع الرقمى سيتطور ويتعمق فى تطور خدمة القضاء، و من المهم التعليم والتدريب المستمر للكوادر البشرية العاملة في المحاكم لمواكبة كافة التطورات بما يتعلق بالجانب الإلكتروني وضرورة وجود أجهزة وحواسيب حديثة مساندة لهم في إتمام كافة المهام المناطة بهم ، ولتحقيق تكامل منظومة المحاكم الإلكترونية تحتم تضافر جهود، ليس فقط مطوري موقع وزارة العدل(الخدمات الإلكترونية)، ولكن بتوفر منهجية قانونية قضائية معها، لفرز أنواع القضايا القابلة التقاضى الإلكترونى، وحل العديد من التحديات على سبيل المثال علم الخصوم بالدعوى والذي لا زال لغاية يومنا هذا وحتى مع وجود نصوص ناظمة للتبليغ باستعمال تطبيقات محددة ورسائل نصيه إلا أنها لا تلبي الاحتياج كما ينبغي وقد نكون أمام حاجة لتعديل فى قانون المرافعات أو إصدار قانون خاص بضمانات التقاضي الإلكتروني وسير الإجراءات إلكترونيا لتفعيل دور الكادر البشري كما يجب لكي يكون حجر الأساس لصحة سير كافة الإجراءات الإلكترونية ضمن قطاع العدالة, وللحديث بشكل أوسع حول مسألة التشريع فإنه سيتم التوضيح في المحور التالي.

المحور الثالث:- ارتباط التشريعات القانونية بعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة.

أن القواعد القانونية تهدف بشكل رئيسي إلى تنظيم أحوال المجتمع وتأطير ممارساته وروابطه وقواعده ضمن منظومة تشريعية محددة, ولعل من ضمن تلك المنظومة العلاقة التشريعية التي ترتبط بعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة نظراً لأهمية ذلك القطاع الحيوي والذي يعُد عصب القطاعات الأخرى, كما وترى مديرة قسم التشريعات القانونية د. تغريد المناصير في وزارة العدل بأن الجدل الكبير ما بين العالة وما بين التكنولوجيا يعود سببه لجمود التشريعات القانونية والتي ترتبط بصورة وثيقة بعملية التحول الرقمي, والتي لا يمكن أن نصل إليها دون أن يكون هناك تشريعات قانونية موائمة لتلك العملية, وعليه فإننا سنوضح في الفرعين الآتيين الإطار القانوني لعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة.

3.1 الفرع الأول: الإطار القانوني لعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة.

يُذكر بأن المشرع الأردني كان قد تطرق لمسألة الاستخدام الرقمي بتشريعاته الإجرائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة وتعديلاته 1961[9] في نص المادة (158/2), وذلك من خلال إتاحته خيار استخدام الوسائل التقنية الحديثة في إجراءات التحقيق والمحاكمة وفيما ذلك محاكمة النزيل عن بعد من مراكز الإصلاح وإعادة التأهيل, وتذكر مديرة قسم التشريعات بوزارة العدل بأن الوزارة بجانب المجلس القضائي وبجانب إدارة أمن السجون كانوا قد حققوا عدد من قصص النجاح من خلال الولوج لتكنولوجيا محاكمة النزلاء عن بعد, كما وتطرق المشرع لوسائل الرقمنة في قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (24) لسنة 1988[10] في نص المادة (81/7), وذلك بناءً على طلب أحد الخصوم لسماع أحد الشهود باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

إلا أنه من الملاحظ أن المشرع كان قد اقتصر بمسألة استخدام الوسائل الإلكترونية في الجانب الجزائي فقط في العملية التحقيقية بمسائل محاكمة النزلاء عن بعد,

كما واقتصر في الجانب المدني على سماع الشهود, لاسيما أن المشرع كان أستثنى كل من لوائح الدعاوى والمرافعات واشعارات التبليغ القضائية وقرارات المحاكم من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015, وذلك في نص المادة (3/ب/6) الأمر الذي يظهر لنا بأن الإطار القانوني لعملية التحول الرقمي بعدها في بدايتها ولم يتطرق الشرع للكثير من الحالات التي قد تساهم في تكوين عملية رقمية شاملة.

3.2 الفرع الثاني: الإحتياج التشريعي لعملية التحول الرقمي

لما كان التقاضي الالكتروني هو مصطلح قانوني حديث التعبير ولم تعالج كافة جوانبه؛ نظراً لحداثته من جهة وعدم تطبيق مضامينه المشتملة على نوع جديد من المرافعات في الأنظمة القضائية لدى غالبية دول العالم من جهة أخرى، وذلك لوجود مشاكل قانونية فيما يتعلق بالحجية القانونية للوسائل الالكترونية وكذلك بصعوبة التطبيق لنظام قضائي إلكتروني بالنسبة للمحامين والقضاة الذين أمضوا سنوات طويلة في ظل نظام بالنسبة لهم ليس واضح المعالم قاموا بتطويره عبر سنوات عملهم سواءً بالتطبيق أو بالتدريس أو بمزاولة المهنة ، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في كافة النصوص الإجرائية التي تنظم عمل المحاكم وتحقق الهدف المرجو من رقمنة العدالة ويكون ذلك من خلال إعادة النظر في النصوص التشريعية المتعلقة بإجراءات التقاضي من حيث تسجيل الدعاوى وتقديم اللوائح والمذكرات وتبادلها وتبليغها لأطراف النزاع بطريقة أكثر حداثة وبذات الوقت تحقق عدالة , كما ونحتاج إلى تعديل الأنظمة التشريعية لاستخدام الوسائل الالكترونية لإجراءات التقاضي وتوسيع نطاق نصوصها بحيث تتجاوز مسألة تسجيل الدعاوى وتقديم اللوائح والمستندات و الوصول لأطراف النزاع والدفاع لضمانات عادلة في التقاضي الإلكتروني ولعلنا ولو على المدى الممتد نحتاج إلى إنشاء محكمة إلكترونية تختص بالنظر والفصل في النزاعات البسيطة التي لا تحتاج إلى حضور أطراف النزاع إلى ....المحكمة بحيث تخفف على المواطنين وذلك من خلال ربط إلكتروني بكافة مؤسسات الدولة المخالفات والغرامات.

تحليل وخيارات السياسة

فيما يتعلق بالمحور الأول : تأثير البنية التحتية على عملية التحول الرقمي لقطاع العدالة.

1- يأمل فريق الدراسة أن يتم الاستعاضة عن الأجهزة المستعملة حالياً بأجهزة حديثة العهد تلبي التطور الحالي وبذلك يكون هنالك قدرة على ربط أنظمة الدوائر الحكومية بخوادم وأجهزة ذات كفاءة عالية تؤدي بصورة ملموسة من تخفيف عبء الإجراءات, كما والولوج إلى تطبيق تقنيات التحول الرقمي الحديثة التي تم تضمينها طي الإستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي 2020.

2- يوصي فريق البحث بتفعيل نظام التقاضي الإلكتروني في المراكز الأمنية، ذلك من خلال توفير قاعات في المراكز الأمنية مخصصة للعمل القضائي تزود بكاميرا صوت وصورة ترتبط مع المدعي العام والمحكمة بحيث تسمح للمشتكى عليه التواصل معهما، فبعد ضبط المشتكى عليه من قبل أفراد الضابطة العدلية ونقله إلى المركز يتم في أغلب الأحيان حجزه في نظارة لأكثر من يوم قبل عرضه على المدعي العام مما يعرض الإجراء للبطلان وفقاً لمنطوق المادة (100) أصول جزائية، وتداركاً لذلك، فإن نظام التقاضي الإلكتروني تأتي ثماره في هذه الحالة، إذ بعد ضبط المشتكى عليه يتم الإتصال بالمدعي العام أو القاضي عبر الكاميرا المخصصة لذلك.

3- تطوير نظام ميزان بحيث يعطي إمكانية الإطلاع على الدعاوى الجزائية أسوةً بالدعاوى المدنية, وإتاحة إمكانية تقديم مرافعة خطية بصورة إلكترونية وتقديم إخلاء سبيل وطلب تصوير ملف.

4- ربط نظام الانذار العدلي بنظام التبليغات, والتبليغات الخاصة.

5- تطوير عملية الربط المؤسسي ما بين المؤسسات العامة لاسيما دائرة الأراضي في مسألة الرهن وفك الرهن لتصبح بطريقة إلكترونية

6- التعديل على نظام المزاد الإلكتروني بحيث يسمح بالتجديد التلقائي على أن يكون الأغلاق متواتر على فترات متدرجة.

الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
تطوير البنية التحتية لقطاع العدالة وتعزيز النظم والشبكات الإلكترونية وتوطيد علاقات الربط المؤسسي	1- رفع الميزانية المخصصة للبنية التحتية لقطاع العدالة. 2- إجراء الدراسات الميدانية حول النواقص البنيوية واللوجستية 3- التنسيق مع دائرة المشتريات العامة واللوازم العامة لتلبية النواقص اللوجستية. 4- تعديل التعليمات الخاصة بالنظم الألكترونية	وزارة العدل وزارة الداخلية مديرية الأمن العام وزارة الاقتصاد الرقمي دائرة الأراضي	يحقق التنمية والحل للمشكلة.

فيما يتعلق بالمحور الثاني : تأثير الكوادر البشرية على عملية التحول الرقمي في قطاع العدالة.

1- يأمل فريق البحث بالعمل على تطوير عملية تعاون وزارة العدل والمجلس القضائي مع نظيراتها في الدول التي أخذ نظامها القضائي بإجراءات التقاضي الإلكتروني، والأخذ بالخبرات المطبقة (في أمريكا ودبي) بما يتفق مع القانون الأردني وتطوير بعض أحكامه لتحقيق فكرة العدالة الناجزة. كما ونأمل من وزارة العدل والمجلس القضائي تدريب القضاة ومعاونيهم على استخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي، وإلزامهم بشهادة (IC3اوهي اتقان العمل بنظام الحاسوب ونظم الإتصالات الإلكتروني، وأن تكون شرطاً هذه الشهادة للترقية أو للتعيين.

2- يأمل الفريق البحثي أن يتم جدولة برنامج تدريبي يعمل على تطوير مهارات استعمال التقنيات الحديثة ويتلائم وعملية التحول الرقمي الفعال للعاملين بقطاع العدالة,وتضمن برنامج تدريبي شامل متعدد المستويات وفقاً لما يتوائم والخبرات المطلوبة للكوادر البشرية.

3- يأمل الفريق البحثي أن يتم إعداد منهجية تنظيمية تهدف إلى تعزيز التبادل للخبرات من خلال الزيارات المتبادلة للموظفين واطلاعهم على التجارب النظيرة لاكتساب الخبرات من التجارب الأخرى.

الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
تطوير الكوادر البشرية العاملة بقطاع العدالة	تدريب الموظفين على المهارات الإلكترونية من خلال إخضاعهم لبرامج تدريبية متعددة المستويات	وزارة العدل وزارة الاقتصاد الرقمي	يحقق التنمية والحل للمشكلة.

فيما يتعلق بالمحور الثالث : مدى موائمة التشريعات القانونية لعملية التحول الرقمي لقطاع العدالة.

1- يأمل فريق البحث إلى إصدار قانون يجيز اعتماد القاضي الإلكتروني (التجربة الصينية) ذلك في الدعاوى المحاسبية والضريبية والدعاوى التي لا تتطلب سلطة تقديرية من القاضي، بحيث يشمل هذا القانون الضوابط القانونية والتقنية اللازمة لحماية وتحديث قواعد البيانات وأنظمة الذكاء الإصطناعي باعتبارها عناصر أساسية في هذا النظام.

2- يهيب فريق البحث بالمشرع الأردني ضرورة التوسع في تحديث وتعديل إجراءات التقاضي لتشمل إجراءات التقاضي الإلكتروني، ذلك بإجازة استخدام النظم الإلكترونية في تسجيل الدعاوى وتسديد رسومها والسير بإجراءات الوصول لإصدار قرار الحكم والطعن به وتنفيذه على مستوى المحاكم الأردنية كافة، وكل ذلك يتطلب إعداد البنية التحتية للمحاكم لتهيئة كل مستلزماتها المادية والبشرية لتصبح متوافقة مع تطبيق هذا النظام. وإن كانت وزارة العدل الأردنية تسعى من خلال موقعها .....الإلكتروني إلى توفير خدمة الاستعلام القضائي وأرشفة الدعوى المفصولة والمنظورة، حيث يمثل ذلك خطوة تدريجية للإنتقال إلى نظام التقاضي الإلكتروني.

3- نوصي بتعديل الأنظمة التشريعية لاستخدام الوسائل الالكترونية لإجراءات التقاضي وتوسيع نطاق نصوصها بحيث تتجاوز مسألة تسجيل الدعاوى وتقديم اللوائح والمستندات و الوصول لأطراف النزاع والدفاع لضمانات عادلة في التقاضي الإلكتروني

4- نوصي بإنشاء محكمة إلكترونية تختص بالنظر والفصل في النزاعات البسيطة التي لا تحتاج إلى حضور أطراف النزاع إلى ....المحكمة بحيث تخفف على المواطنين وذلك من خلال ربط إلكتروني بكافة مؤسسات الدولة المخالفات والغرامات

الأهداف	الإجراءات والبرامج الإصلاحية	الجهات ذات العلاقة	تقييم الحل البديل
تطوير التشريعات القانونية الناظمة لعملية التحول الرقمي	1- إعداد الدراسات القانونية الباحثة بمدى موائمة التشريعات التقليدية لعملية التحول الرقمي 2- إعداد مشاريع القوانين وتقديمها إلى مجلس النواب 3- إصدار الأنظمة اللازمة لتفعيل ما ورد أعلاه.	المشرع الأردني وزارة العدل ديوان الرأي والتشريع المجلس القضائي	يحقق التنمية والحل للمشكلة.

المراجع

1- إستراتيجية قطاع العدالة (2017- 2017), ص 5 : يمكن التتبع عبر الرابط التالي (http://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/Law%20strategy%202017-2021-amended%20final.pdf)

2- حوسبة أعمال المحاكم)الموقع الرسمي لوزارة العدل:- http://www.moj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=128

3- الإستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي, 2020 , يمكن التتبع من الرابط التالي :- https://www.modee.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/Jordan-Digital-Transformation-Strategy-2020.pdf

4- تعليمات ومتطلبات خاصة لإنشاء وتشغيل وإدارة منظومة انترنت الأشياء, الصادرة بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة قطاع الاتصالات رقم(4-1/2021) بتاريخ (31/1/2021), يمكن التتبع من الرابط التالي - https://2u.pw/Y9xXW

5- موازنة وزارة العدل للسنة المالية 2019, ص 145 , يمكن التتبع من خلال الرابط التالي :-

http://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%202019.pdf

6- قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة 1961.

7- قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (24) لسنة 1988.

8- قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015.

9- العديد من اللقاءات والمقابلات مع الأقسام المختصة من وزارة العدل.

10- اللقاءات والمقابلات مع خبراء بوزارة الاقتصاد الرقمي.

11- لقاءات ومقابلات مع أعضاء من الهيئة العامة لنقابة المحامين النظاميين.